بالاصل الملايم للطبع   او حرفين هجا ظاهرة ولو كان ثانيهما غير حرف
لين وهو مذهب غير الشاطبي وقيده الشاطبي بكونه الثاني
حرف لين كما سيذكره الشارح   واعترض بيد ودم الخ جواب سوال
وارد على قوله فما وضع على اقل منها الخ وحاصله انهم اعتبروا ذلك
مراعاة لاصله كما راعوه في التصغير بديه ودمي وفي النسبة
يدوي ودموي وكذا راعوه في التثنية على شذوذ فقد جاء
شذوذا يديان ودميان ودموان قاله السيوطي في جمع الجوامع
قاله البعض فقد يقال حكمة عدم مراعاتهم الاصل في التثنية
اي على اللغة غير الشاذة انه لما طالت الكلمة بحرفي التثنية
لم تعد اليا لئلا يتزايد الثقل ولغة العرب مبنية على التخفيف
ما امكن اه وهذا غير صحيح لوجود الطول بحرفين في النسب
الى يد ودم لان ياء النسب بحرفين وفي التصغير بحرف
لان المونث بلا تا اذا صغر لحقته التاء كما سيأتي مع انهم
اعادوا اليا فيهما فتنبه   قال الشاطبي هو ابو اسحاق
شارح المتن واما القارئ صاحب حرز الاماني فهو ابو القاسم
وما قاله الشاطبي قال يس هو الحق لكن رجح الشيخ يحيى
في حواشيه على المرادي ما لغير الشاطبي   وصفا اولها
احترازا عن نحو شربت ما يا القصر والوقف لان وضعه
على حرفين ثانوي عرض بالتغيير والاولي فلا يعتد به
فان شيا علة لمحذوف تقديره وهذا الوضع خاص بالحرف
لان شيا الخ   من الاسما اي المعربة لوجود اسما
مبنية على هذا الوضع كما الموصولة والشرطية والاستفهامية

فلعل تركها عارض في التثنية على اللغة الكثيرة للتخفيف لان استعمال تثنية يد ودم اكثر من استعمال تصغيرهما ونسبتهما صح

وقال

وقال الدماميني المراد الاسما المحضة اي التي لا تودي مع المعنى
الاسمي معنى الحرف والا يرد نحو ما المذكورة   فليس ذلك
من وضع الحرف المختص به لوجوده في الاسم معربا بالجزم مع
بناء على القول بان ثانيه وصفا وقيل ثلاثية وصفا واصلها
مه ... غد الاسمية اي بمعنى حسب بناء على لغة اعرابها   بعا
وان كان الغالب بناها   وبهذا بعينه اي كون الوضع على
حرفين المختص بالحرف ان يكون الثاني حرف لين   على من
اعترض الخ فانه صحيح على ما ذكره الشاطبي ان علة بناء ما الشبه
المعنوي لتضمنها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية
ومعنى رب التكثيرية ان كانت خبرية وعلة بناء من الشبه
المعنوي ان كانت استفهامية او شرطية والافتقاري
ان كانت موصولة وحملت النكرة الموصوفة على الموصولة فلا
اشكال   فدلت الجملة اي اقول قولا مشتملا على الجملة اي
الاجمال او جملة الاحوال وجمعها قال المنوفي وكان حكمة الاختصاص
كون الحرف آلة للغير فخفف في وضعه   قد تضمن معنى
اي زيادة على معناه الاصلي الموضوع له اولا وبالذات ولكون
وضعه له اولا وبالذات ووضعه لمعنى الحرف ثانيا وبالعرض
جعل اسما ولم يجعل حرفا ولذا قال تضمن ولم يقل وضع لئلا
يتوهم منه الوضع الاولي واما اعتبرنا فتضمنه معنى الحرف
٢ في بنائه ووافق المعنى الثانوي ايضا والحاصل انا اعتبرنا ما وضع
له اولا فجعلناه اسما وما وضع له ثانيا فبنيناه ووافق المعنى
من معاني الحروف اي من المعاني التي حقها ان تودى بالحروف
وهي النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية على ما افتاره

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)